

Distr.
GENERAL

A/C.5/48/68
24 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الخامسة
البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة الى رئيس
اللجنة الخامسة من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة
الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون
الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا
السابقة منذ عام ١٩٩١

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعلمكم بالتقدم الكبير الذي حققته المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ خلال دورتها الثانية التي انتهت في الاسبوع الماضي، ولأطلعكم على آراء المحكمة الدولية بشأن مختلف المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا من اللجنة الخامسة ومن الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاسيما اعتماد الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

لقد عقد قضاة المحكمة الدولية دورة دامت أربعة أسابيع اعتمدت اثرها رسميا قواعد الاجراءات والاثبات للمحكمة. وتشمل المواد الـ ١٢٦ جميع جوانب عمل المحكمة، من تنظيمها الداخلي وادارتها الى اجراء التحقيقات التي تسبق المحاكمة وتوجيه عرائض الاتهام الى المشتبه فيهم واجراءات المحاكمة بما في ذلك اجراءات الاستئناف وإعادة النظر. وبإيجاز، تمثل هذه المواد الاطار التشغيلي الذي يسمح للمحكمة بالانتقال الى المرحلة التالية من المهمة المعهود بها اليها، وأملنا أن تتمكن المحكمة بذلك من المضي شوطا بعيدا في اتجاه تبييد الشكوك بشأن قدرة المحكمة عمليا على أداء تلك المهمة.

وقد حققت المحكمة الدولية تقدما كبيرا في استعدادها للقيام بالمرحلتين الاستقصائية والقضائية لعملياتها. وعيّن الأستاذ ثيو فان بوفن قائما بأعمال أمين سجل المحكمة في انتظار الموافقة على

الميزانية. وسيتولى ادارة المحكمة الدولية والقيام بدور قناة الاتصال بها. وعيّن السيد غراهام بلوييت، نائبا للمدعي العام، وهو في طريقه الى تولي مهامه في لاهاي بعد زيارة الى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وسيبدأ قريبا تعيين موظفي التحقيق، وسيشرف على نقل البيانات من لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٣) التي يترأسها الأستاذ بيسيوني. ومن المتوقع أن يبدأ السيد بلوييت تحقيقاته في أقرب وقت ممكن.

ومن الواضح أن المحكمة الدولية بحاجة، للوفاء بولايتها، الى الدعم المستمر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أما مسألة قدرة المحكمة على تحقيق ما هو مطلوب منها فأمر هو الآن بدرجة كبيرة في أيدي مختلف الدول الأعضاء في الامم المتحدة وأجهزتها. وجوهر المسألة هي الميزانية. فالمحكمة تعمل حاليا على أساس التمويل الأولي الذي يغطي فترة ستة أشهر. وميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ تنتظر استعراض اللجنة الخامسة وموافقة الجمعية العامة. ولذلك أسمح لنفسي بأن أحثكم على القيام بما في وسعكم لكفالة الموافقة على الميزانية ورصد الاعتمادات اللازمة في أقرب وقت ممكن.

إن تلك الموارد أساسية ولاغنى للمحكمة الدولية عنها في الوفاء بولايتها بشكل فعّال على أساس نظامها الأساسي وما وضعت من قواعد إجراءات وإثبات. والمحكمة بحاجة خاصة الى موارد بشرية تلبى احتياجات مكنتي أمين السجل والمدعي العام، بما في ذلك وحدات التحقيق والمقاضاة والضحايا والشهود. وهي أيضا بحاجة الى موارد الدعم التقني ليتمكن أولئك الموظفين من العمل بأقصى قدراتهم. والمحكمة الدولية بحاجة أيضا الى موارد مادية لاسيما الى قاعة محكمة والى سجن للمحتجزين، ليتسنى الشروع قريبا في المحاكمات، ربما بداية من منتصف عام ١٩٩٤. وتمويل جميع هذه المسائل متوقف الآن على الموافقة على الميزانية.

إن المحكمة الآن في وضع يسمح لها بالدخول في أهم مرحلة وأكثرها فعالية، والقيام بما يتطلبه دورها من اشتراك فعال في اتخاذ التدابير الدولية لوضع حد للجرائم التي تُعترف في يوغوسلافيا السابقة ولتقديم المسؤولين عن تلك الجرائم الى المحاكمة. وللمحكمة وجود فعلي في لاهاي، ولها مكاتب وبعض موظفي الدعم. ولها حيز للمحفوظات وغير ذلك من مرافق التخزين، بما في ذلك حيز يمكن إعادة تنظيمه ليصبح قاعة محكمة ومداومات. ولها قائم بأعمال أمين السجل ونائب المدعي العام يتطلع كل منهما الى الشروع في أعماله. ولها قواعد اجراءات وإثبات رسمية تهتدي بها في أعمالها. ولاتنقصها سوى الموارد المالية اللازمة للشروع في جميع هذه الأعمال.

وإني لأناشدكم، باسم المحكمة الدولية أن تبذلوا قصارى جهدكم لكي لا تتأخر دون موجب هذه العملية الفريدة من نوعها في اقامة العدل.

ولكم أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخامسة.

(توقيع) أنطونيو كاسيسي

الرئيس
